المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (37) سبتمبر 2022
Volume (37) September 2022
IJOHSS

دور الشركات الاحتكارية الأجنبية في القطاع العام في العراق 1932-1951

ا.د. فرقان فيصل جدعان
كلية التربية، جامعة القادسية، العراق
البريد الالكتروني: Furqan.alghanemy@qu.edu.iq

علاء حسين عبود هادي
كلية التربية، جامعة القادسية، العراق
البريد الألكتروني: Hla59098@gmail.com

الملخص

لعبت الشركات الأجنبية دوراً مهما بعد عام 1932، إذ كان لهذه الاتفاقية اثراً في تغيير السياسة البريطانية بتوسيع مساحة استثماراتها نتيجة اتفاقية الإستقلال التي منحتها بريطانيا إلى الحكومة العراقية، وقد حاولت الحكومة العراقية وضع خطط اقتصادية خلال المدة من عام 1932 – 1949 لكن رغم تلك الخطط لم يستقر الوضع الإقتصادي في العراق نتيجة الأحداث السياسية المتذبذبة، مما ادى الى كثرة المناهج الإقتصادية والتي لم ينفذ منها فقط 6 سنوات وستة اشهر من مجموع خطط لمدة 12 سنة، فضلاً عن دور الشركات في رسم البرامج الإقتصادية التي لم ينفذ منها سوى المشاريع المناطة بالشركات الأجنبية.

كذلك كان للتأميم دوراً في نشأت القطاع العام من خلال شراء الحكومة لاصول مشاريع الشركات الأجنبية، وقد توسع دور الشركات الأجنبية بعد اتفاقية مناصفة الأرباح التي كان لها أثراً في تغيير مراكز القوى الأقتصادية في العراق، إذ لعبت تلك الشركات دوراً في رسم السياسة الأقتصادية للعراق بهدف استرجاع ما فاتها من ارباح بسبب هذا القانون.

الكلمات المفتاحية: تاريخ العراق الأقتصادي؛ الشركات الأجنبية؛ الخطط الأقتصادية؛ مجلس الإعمار.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.37.2022.455

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (37) سبتمبر 2022
Volume (37) September 2022
IJOHSS

The Role of Foreign Monopolies in the Public Sector in Iraq 1932-1951

Prof. Dr. Furqan Faisal Jadaan
College of Education, University of Al-Qadisiyah, Iraq
Email: Furqan. alghanemy@qu.edu.iq

Alaa Hussein Aboud Hadi
College of Education, University of Al-Qadisiyah, Iraq
Email: Hla59098@gmail.com

ABSTRACT

Foreign companies played an important role after 1932, as this agreement had an impact on changing British policy by expanding the area of its investments as a result of the independence agreement granted by Britain to the Iraqi government. The Iraqi government tried to develop economic plans during the period from 1932 - 1949, but despite those plans, the The economic situation in Iraq is stabilizing as a result of the fluctuating political events, which led to a large number of economic curricula, of which only 6 years and six months of a total of 12-year plans have not been implemented, as well as the role of companies in drawing up economic programs from which only the projects assigned to foreign companies have been implemented.

Nationalization also had a role in the emergence of the public sector through the government's purchase of the assets of foreign companies' projects, and the role of foreign companies expanded after the profit-sharing agreement, which had the effect of changing the centers of economic power in Iraq, as these companies played a role in formulating the economic policy of Iraq with the aim of restoring What profits she missed because of this law.

Keywords: Iraq's economic history; Foreign companies; economic plans; Reconstruction Council.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.37.2022.455

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (37) سبتمبر 2022
Volume (37) September 2022
IJOHSS

المقدمة

يعد موضوع الشركات الأجنبية من الأهمية ما يلفت انظار المختصين إلى دوره في الأقتصاد العراقي وجذوره التاريخية، فالقطاع العام في العراق لم يكن قد نشأ ضمن مدة زمنية محددة كإنطلاقة، إنما ظهر عبر حقب زمنية متتابعة، إنمازت كل حقبة بدورها في تطور نشأة القطاع العام في العراق، وقد كان للمدة من عام 1932 ولغاية 1951 خصوصية أثرت في نشأة القطاع العام من خلال حظور الشركات الأجنبية في العراق، فضلاً عن التحول السياسي الذي شهده العراق بنيله الأستقلال عام 1932، سيما القلق والإرباك السياسي الي تخلل مدة الدراسة، قد القى بظلاله على نمو ونشاط القطاع العام خلال تلك المدة.

ولأهمية تلك الأسباب سوف يتم دراسة دور الشركات الأجنبية في نشأة القطع العام في العراق خلال المدة 1932-1951 من خلال مبحثين، إذ سيكون المبحث الأول بعنوان(دور الشركات الأجنبية في المناهج الاقتصادية 1932 – 1949) لما تنماز به هذه المدة من متغيرات سياسية أثرت على نشاط الشركات ودورها في المناهج الأقتصادية التي يفترض ان تكون مؤسسة للقطاع العام.

أما المبحث الثاني فقد كان بعنوان (دور الشركات الأجنبية في تشكيل مجلس الإعمار ومناهجه) ويمتاز هذا المبحث عن السابق، كونه يغطي مدة إنطلاقة تأسيس القطاع العام في العراق بالشكل الممنهج نتيجة الحدث الأقتصادي المهم في تاريخ العراق الأقتصادي، وهو تأسيس مجل الاعمار ودور الشركات الأجنبية في تأسيسه ومناهجه الأقتصادية.

تم اعقب هذا المبحث بالنتائج وقائمة بالمصادر والمراجع.

المبحث الأول
دور الشركات الأجنبية في المناهج الاقتصادية 1932 – 1949

ان الظروف التي أدت إلى قيام القطاع العام في العراق تتمثل في محاولة التغلب على مشكلات التخلف الاقتصادي وتهيئة الظروف الملائمة للتنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية بما يرفع مستوى معيشة المواطنين، فضلاً عن انجاز الاستقلال الاقتصادي، وبعد أن تبين عجز القطاع الخاص عن تحقيق هذه الأهداف، إذ ظل هذا القطاع حرًا طليقًا منذ بداياته المتفاوتة في أواخر العهد العثماني وخلال العهد الملكي، ورغم القوانين والتشريعات الصادرة لتشجيعه وحمايته، ظلت استثماراته محصورة في انشطة اقتصادية معينة، كالملكية العقارية، والتجارة، وبعض الصناعات الخفيفة؛ التي يسعى ورائها تحقيق أقصى الأرباح بأسرع وقت وأقل مخاطرة، مما أدى إلى تركز الثروة بيد بعض الفئات التي اتخذتها وسيلة من أهم وسائل السيطرة[1].

شهدت العراق بعد العام 1927 تطوراً صناعياً بطيئاً على مستوى القطاع الأهلي وعلى درجة أكبر على مستوى القطاع الحكومي وذلك لقصور الموارد المالية من جهة وانصراف الدولة أساساً إلى توجيه أغلب تلك الموارد نحو تكوين رأس المال الاجتماعي[2]، إذ أصدرت الحكومة العراقية عام 1927 قانوناً جديداً للتعريفة الكمركية برقم (30) تضمن إعفاء الماكنات والآلات المستخدمة في الصناعة من الرسوم الكمركية، تشجيعاً للصناعة الوطنية، وأعقبته في عام 1928 بقانون آخر للتعريفة الكمركية برقم (27) شملت بموجبه إعفاء فقرات أوسع تستخدم في انشاء المشاريع الصناعية وغيرها من مشروعات التنمية من الرسوم الكمركية [3].

ويعُد عام 1929 عاماً فاصلاً في تاريخ نشأة الصناعة الحديثة في العراق، إذ صدر في العام المذكور قانون تشجيع المشروعات الصناعية برقم (14) الذي نص على منح الإعفاءات والمساعدات للمشروعات التي تستوفي شروطاً معينة[4]، وقد صدر تعديلان للقانون المذكور الأول عام 1930'

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.37.2022.455

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (37) سبتمبر 2022
Volume (37) September 2022
IJOHSS

وتم بموجبهما تخفيض الحد الأدنى لرأس المال إلى (1500) دينار، وتعديل بعض شروط الإعفاء بالنسبة لمواد التشغيل التي يحتاج إليها المشروع الصناعي[5].

ولم تكن مهمة الحكومة حينذاك انشاء مؤسسات تجارية حكومية بالمعنى المقصود الان من فكرة المؤسسات العامة وانما كان قصدها إيجاد الأسواق التجارية لبيع المنتوجات العراقية وتدخّل الحكومة في تحسين نوعها وتنظيم عرضها لما في ذلك من أثر في انعاش إيرادات الحكومة ومنع المضاربات، والحكومة بما لها من قوة مالية أقدر من الأفراد على الوصول إلى هذه الغاية، ومن تلك المشاريع منها انشاء مصلحة إسالة الماء لمدينة بغداد ثم شرعت بالقانون (104) عام 1931م[6].

وبعد عام 1932، أخرج المشرع العراقي كثيرًا من المرافق التي كانت تديرها السلطة المركزية كإدارة مباشرة إلى إدارة المنظمات كإسالة مياه الشرب وزراعة التبغ وصناعة الألبان والتعليم العالي ثم البرق والبريد والإذاعة والتلفزيون، واستخدمت كثيرًا في المؤسسات التي هي في الأصل أعمال خاصة يقوم بها الأفراد أو الشركات مثل جمعية التمور، و لجنة تنظيم تجارة الحبوب التي سماها أخيرًا بالمصلحة، ومصلحة نقل الركاب، ومصلحة تجارة الجلود والمنتجات الحيوانية ومصلحة السكك الحديد وشركة التأمين الوطنية[7]، كما تم في عام 1933 إصدار قانون جديد للرسوم الكمركية رقم (11) تم بموجبه تطبيق مبدأ الرسوم الكمركية المتفاوتة على السلع الكمالية والسلع الضرورية المستوردة كالتبوغ والسكائر والمشروبات الكحولية والسجاد والمنسوجات الحريرية والحلويات، كإحدى أساليب الحماية للصناعة الوطنية [8].

وفي عام 1935 أسست الحكومة المصرف الزراعي الصناعي [9]، بهدف تنمية الصناعة والزراعة عن طريق تقديم القروض لغرض تأسيس المصانع أو توسيعها أو تحسينها، وكذلك تقديم السلف مقابل المواد الأولية المستوردة أو مقابل المنتجات المصدرة، وقد حدد رأسماله بنصف مليون دينار، كما خصص مبلغ (160) ألف دينار للتسليف الصناعي وللمساهمة في بعض المشروعات الصناعية[10].

وفي نفس العام انشئت الحكومة جمعية التمور بموجب القانون رقم (38) 1935م، لغرض حصر جمع التمور وتجارتها بيد الدولة بعد أن كان مسيطراً عليها من قبل الشركات الأمريكية ووكلاءها في البصرة [11]، كما تم صدور تعديل ثاني لقانون تشجيع المشروعات الصناعية عام 1936 [12].

ويلحظ هنا بان سياسة الدولة لم تكن تضع أية قيود على الاستثمارات الأجنبية والعربية في الصناعة الوطنية وتسمح لها بتأسيس المشاريع الصناعية والتمتع بالامتيازات التي يقدمها قانون تشجيع المشاريع الصناعية بنفس الأحكام المطبقة على الاستثمارات العراقية الوطنية.

ومن المشاريع الأخرى التي تم انشاءها كانت مصلحة الخطوط الحديد التي كانت ملكًا للحكومة البريطانية التي أنشأتها إبان الحرب العالمية الأولى واشترتها الحكومة العراقية بالاتفاقية المعقودة عام 1936م، كما انشاء مصلحة نقل الركاب في العاصمة المؤسَّسة بالقانون (38) عام 1938م، وتم تشكيل لجنة لتجارة الحبوب بموجب القانون رقم (32)1939م، كما تم انشاء مصلحة زراعة التبغ وتجارته التي انشئت بقانون انحصار التبغ رقم (35)1939م [13].

لم يُعنى الكثير من الباحثين والمؤرخين في التركيز على طبيعة المصالح الاقتصادية البريطانية التي قد ضمنها البريطانيون لأنفسهم في العراق عشية توقيعهم لاتفاقية عام 1930، والتي ضمنت للعراق استقلاله وعضويته في عصبة الامم بقدر التركيز على الابعاد العسكرية والسياسية المتصلة بهذه الاتفاقية، ولكن بعد هذا التاريخ بدأ وضع الخطط لتطوير الاقتصاد الوطني، بتخصيص ميزانيات خاصة لتحقيقها[14]، إذ عقدت اتفاقية النفط بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق عام1931 [15].

كانت الحكومة العراقية تأمل في شراء السكك الحديدية منذ شباط 1923، إذ كشفت مقابلة مع وزير الأشغال العامة ياسين باشا الهاشمي[16] والقنصلية الأمريكية في بغداد أن : "البريطانيين كانوا يطلبون 3 ملايين جنيه استرليني للسكك الحديدية التي تتكون من (580) ميلاً، لكن الهاشمي أعتقد أن هذا المبلغ باهظ، ويعارض الشراء بهذه الأرقام " [17]، إذ لم يكن بمقدور الحكومة العراقية سوى

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.37.2022.455

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (37) سبتمبر 2022
Volume (37) September 2022
IJOHSS

إستبدال السكك الحديدية الحالية ولكنها لم تكن قادرة على شراء (580) ميلاً من السكك الحديدية بأسعار الحرب، على الرغم من أن الحكومة البريطانية في أيار 1923 نقلت مؤقتًا إدارة السكك الحديدية إلى وزير الاتصالات والأشغال في الحكومة العراقية، إلا أن البريطانيين اعتمدوا على مصادر أخرى للسلطة الامتيازية، مثل APOC، على السكك الحديدية في بلاد ما بين النهرين[18].

ويمكن القول أن سلطة الحكومة العراقية على السكك الحديدية في بلاد ما بين النهرين كانت محدودة بطبيعتها، لكن وزير الأشغال العامة بالحكومة العراقية ياسين الهاشمي كان في موقف لا يحظى بشعبية لدى البريطانيين، ومن المثير للاهتمام أن الهاشمي استغل منصبه للحصول على قوانين الأراضي والاستخدام للتحقق من مثل هذه المعاملات وكذلك لتمكين الإعفاء الضريبي لأمره[19]، كما أن استثمار رأس المال الأمريكي في السكك الحديدية والنفط كان من مصلحة الهاشمي، الذي صرحت به القنصلية الأمريكية في بغداد: "أخبرته انه إذا شارك رأس المال الأمريكي في استغلال النفط، فلا أرى أي سبب يمنعه من أن يكون متاحًا لغيره"، في ظل التطورات الضرورية، حالما يتم تحديد وضع البلاد بشكل مؤكد ويوجد أمل معقول في الأمن"[20].

أن حجم المصروفات البريطانية لتعزيز وجودها في العراق من بعد نهاية الحرب كانت قد بلغت (23) مليون باوند في الأعوام 1921-1922، ولهذا أراد البريطانيون التخطيط من أجل صيانة وتوسيع السكك الحديدية مع تعزيز آفاق النفط، وكان من المفترض أن يوازي مشروع السكك الحديدية المزعوم الذي تصوره البريطانيون مسار خط انابيب الموصل تحت التقدير البريطاني والفرنسي والسيطرة الأمريكية غير المباشرة[21] وقال سلوكليت(Sluglett) في هذا الصدد : خلصت الحكومة العراقية إلى أن المزيد من السيطرة الليبرالية على السكك الحديدية العراقية قد تؤدي إلى علاقة أكثر ودية مع بريطانيا، ويكمن الأمل الوحيد للحكومات العراقية في التحسين في تعديل تفاصيل العلاقة الانجلو-عراقية، والثقة في أن بريطانيا قد يتم إقناعها في النهاية[22].

كانت المحاولات الأولى للتخطيط في العراق بدأت عام 1927، وقد تزامنت مع السيطرة الأجنبية على المصالح الوطنية نتيجة اكتشاف النفط في العراق، إلا أن العراق والعالم قد مر بالأزمة المالية التي شهدها العالم منذ عام 1929 إذ باتت الأمور الاقتصادية تتحسن، ورغم ذلك تحملت الحكومة العراقية دفع مبلغ قدره (350000) باوند كلف المنشأة البريطانية في الذبان والموصل من بعد تخلي البريطانيين عنها للعراق استنادا لاتفاقية 1930 بينما استمرت الحكومة البريطانية هي المالكة للسكك الحديد في العراق وفيها استثمار يزيد عن (2) مليون باوند، واستنادا لاتفاقية 1930 كان هنالك (242) موظفا بريطانيا يعملون في دوائر الحكومة العراقية بينهم (61) في السكك و (59) في ميناء البصرة وهؤلاء يستلمون مرتبات قيمتها السنوية (60) الف باوند[23].

ومع ازدياد الانتاج النفطي في العراق عام 1934م[24]، ازدادت عائدات الحكومة العراقية من الشركات الأجنبية، وبفضل ذلك تمكنت الحكومة من الشروع بالخطط والبرامج الاقتصادية، وانعاش القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية، ولو بشكل محدود[25]، وفي سبيل ذلك وضعت الحكومة العراقية تعريفة كمركية جديدة، لتنظيم التجارة العراقية وحمايتها، والحد من البضائع الأجنبية التي تدخل أسواق العراق وتزاحم منتجاته، ولتأمين مورد مالي ثابت للدولة، وذلك من خلال [26]:

أولاً: فرض رسوم باهظة على استيراد البضائع الكمالية والممتازة.

ثانيًا: حماية البضائع المحلية من المزاحمة من خلال فرض رسوم باهظة على استيراد البضائع الأجنبية التي تنتج في البلاد ما يماثلها.

ثالثًا: إعفاء الآلات والأدوات واللوازم الزراعية والصناعية من الرسوم الكمركية من أجل تشجيعهما.

رابعًا: تشجيع تجارة التصدير بعدم فرض أية رسوم كمركية على البضائع المصدرة إليه.

وقد نظمت أول ميزانية للأعمال العمرانية عام 1931، إذ خصص لتمويل حصة الحكومة من إيرادات النفط وذلك للانفاق على المشروعات العامة (طرق، ري، وسدود)، وتُعد الميزانيات خلال هذه المدة عبارة عن مناهج إستثمارية عامة وبدائية التنظيم تتراوح مدتها بين ثلاث وخمس سنوات

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.37.2022.455

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (37) سبتمبر 2022
Volume (37) September 2022
IJOHSS

وتحتوي على عدد من المشروعات غير المدروسة يقابلها تخمينات المبالغ اللازمة لتنفيذها، و لتمويل ميزانيات تحسين الاقتصاد وتطويره، أتجهت نية الحكومة العراقية نحو التخطيط[27].

ونخلص من هذا أن العراق قد حصل على استقلاله عام 1932 ولكن من بعد أن امنت بريطانيا كامل مصالحها العسكرية والسياسية والاقتصادية في العراق، وخلال المدة 1931-1943، أصدرت الحكومات الوطنية المتعاقبة ثمانية مناهج للأعمال العمرانية لتطوير الاقتصاد العراقي بتمويل من حصة الحكومة العراقية من إيرادات النفط التي تستحوذ عليها الشركات الأجنبية، فخلال الخطط الخمسية الأولى (1931-1935م)، انجزت الحكومة العراقية عدة خطط اقتصادية من أجل تنمية الاقتصاد الوطني، وصدرت تلك الخطط بموجب قانون الأعمال العراقية رقم (79) لعام 1931م، وكان المبلغ المخصص لها نحو (2.103.750) مليون دينار، إلا أن هذه الخطة لم تنفذ في مواعيدها المحددة [28].

واستبدلت الخطة الخمسية الأولى بخطة خمسية ثانية (1934-1938م)، وصدرت بموجب القانون رقم (23) لعام 1934م، وكان مقدار المبلغ المخصص لها (4.229.000) مليون دينار، إلا أن هاتين الخطتين لم ترتكزاً على القطاع التجاري، بل ركزت على القطاعين الزراعي والصناعي على اعتبار المذكورين يؤدي إلى انتعاش القطاع التجاري، وعلى الرغم من موارد العراق النفطية قد وصلت في عام 1934 إلى (400000)الف باوند معادلة بالذهب وكان من المتوقع أن يزداد هذا الرقم إلى (600000) الف باوند ذهبي في عام 1935 وهي أموال غالبيتها قدمتها الشركات النفطية عما استثمرته، وكان مقرر انه في الأعوام 1937-1938 أن يحصل العراق على مبلغ مليون باوند استرليني لانشاء سدة الكوت وسدة الحبانية التي قرر أن تمنح عملية تنفيذها لشركات بريطانية وباشالفة حوالي (11100000) مليون باوند، إلا أن هذه الخطة توقفت بعد عام ليحل محلها مشروع الخطة الثلاثية (1935-1938م) ومجموع ما خصص لها (761.180) ألف دينار، وهذه الخطة، هي الأخرى قد توقفت بعد عام لتحل محلها الخطة الخمسية الرابعة (1937-1941م)، والخطة الخمسية الخامسة (1938-1942م)، والملاحظ في هذه الخطط انها متشابهة في معالجاتها الاقتصادية، وعدم الصرف الفعلي للمبالغ المخصصة لها بشكل دقيق، فضلاً عن عدم استغلال عائدات النفط واستثمارها بالشكل الأمثل لتنمية الاقتصاد العراقي بما يحقق الطموح[29]، والجدول رقم (1) يوضح تلك المناهج .

جدول (1) يوضح المناهج التي سبقت تأسيس مجاس الإعمار 1931 – 1949 ونسب التخصيصات لكل قطاع

القطاع المنهاج	مشاريع الري	مباني المدارس والمستشفيات	الطرق والجسور والهواتف	دعم الصناعات المحلية	مشاريع وزارة الدفاع	مساعدات مالية أخرى	مساعدات ومشاريع صناعية	مساعدات ومشاريع عمرانية أخرى	مساهمات مصفى النفط	المصرف العقاري	المصرف الصناعي والزراعي	القروض ومعاملات المصارف	مجموع تخصيص المنهاج
المنهاج الخماسي الأول1931-1935 [30]	870.000	591.000	583.000	60.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	2,104.000
نسبة تخصيصات كل قطاع إلى مجموع تخصيصات المنهاج	41.3%	28.1%	27.7%	2.9%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	6.8%

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.37.2022.455

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (37) سبتمبر 2022
Volume (37) September 2022
IJOHSS

القطاع المنهاج	مشاريع الري	مباني المدارس والمستشفيات	الطرق والجسور والهواتف	دعم الصناعات المحلية	مشاريع وزارة الدفاع	مساعدات مالية أخرى	مساعدات ومشاريع صناعية	مساعدات ومشاريع عمرانية أخرى	مساهمات مصفى النفط	المصرف العقاري	المصرف الصناعي والزراعي	القروض ومعاملات المصارف	مجموع تخصيص المنهاج
المنهاج الخماسي الثاني 1934-1938 [31]	1,891.000	187.000	294.000	65.000	757.000	43.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	3,237.000
نسبة تخصيصات كل قطاع إلى مجموع تخصيصات المنهاج	58.%4	5.8 %	9.1 %	2.0 %	23.%4	1.3 %	0.0 %	0.0 %	0.0 %	0.0 %	0.0 %	0.0 %	10.4 %
المنهاج الثلاثي الأول 1935-1937 [32]	32.000	122.000	97.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	251.000
نسبة تخصيصات كل قطاع إلى مجموع تخصيصات المنهاج	12.%7	48.%6	38.%6	0.0 %	0.0 %	0.0 %	0.0 %	0.0 %	0.0 %	0.0 %	0.0 %	0.0 %	0.8 %
المنهاج الخماسي الثالث1935-1939 [33]	445.000	528.000	182.000	0.000	0.000	0.000	40.000	35.000	0.000	0.000	0.000	0.000	1,230.000
نسبة تخصيصات كل قطاع إلى مجموع تخصيصات المنهاج	36.%2	42.%9	14.%8	0.0 %	0.0 %	0.0 %	3.3 %	2.8 %	0.0 %	0.0 %	0.0 %	0.0 %	4.0 %
المنهاج الثلاثي الثاني1935-1937 [34]	82.000	322.000	228.000	0.000	0.000	129.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	761.000
نسبة تخصيصات كل قطاع إلى مجموع تخصيصات المنهاج	10.%8	42.%3	30.%0	0.0 %	0.0 %	17.0 %	0.0 %	0.0 %	0.0 %	0.0 %	0.0 %	0.0 %	%2
المنهاج الخماسي الرابع 1936-1940 [35]	977.000	1,568.000	712.000	0.000	0.000	433.000	0.000	0.000	250.000	30.000	150.000	0.000	4,120.000
نسبة تخصيصات كل قطاع إلى مجموع	23.%7	38.%1	17.%3	0.0 %	0.0 %	10.5 %	0.0 %	0.0 %	6.1 %	0.7 %	3.6 %	0.0 %	13 %

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.37.2022.

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (37) سبتمبر 2022
Volume (37) September 2022
IJOHSS

القطاع المنهاج	مشاريع الري	مباني المدارس والمستشفيات	الطرق والجسور والهواتف	دعم الصناعات المحلية	مشاريع وزارة الدفاع	مساعدات مالية أخرى	مساعدات ومشاريع صناعية	مساعدات ومشاريع عمرانية أخرى	مساهمات مصفى النفط	المصرف العقاري	المصرف الصناعي والزراعي	القروض ومعاملات المصارف	مجموع تخصيص المنهاج
تخصيصات المنهاج													
المنهاج الخماسي الخامس 1938-1942 [36]	1,080.000	980.000	1,400.000	0.000	2,650.000	144.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	1,976.000	8,230.000
نسبة تخصيصات كل قطاع إلى مجموع تخصيصات المنهاج	13.%1	11.%9	17.%0	0.0%	32.%2	1.7%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	24.%0	26%
المنهاج الرباعي الأول 1939-1943 [37]	1,640.000	1,100.000	1,365.000	0.000	2,390.000	0.000	0.000	1,020.000	750.000	0.000	0.000	2,870.000	11,135.000
نسبة تخصيصات كل قطاع إلى مجموع تخصيصات المنهاج	14.%7	9.9%	12.%3	0.0%	21.%5	0.0%	0.0%	9.2%	6.7%	0.0%	0.0%	25.%8	36%
المجموع	7,017.000	5,398.000	4,861.000	125.000	5,797.000	749.000	40.000	1,055.000	1,000.000	30.000	150.000	4,846.000	31,068.000
نسبة القطاع إلى مجموع التخصيصات للمدة من 1931 - 1943	22.59%	17.37%	15.65%	0.40%	18.66%	2.41%	0.13%	3.4%0	3.2%2	0.10%	0.48%	15.60%	100%

ومما يلاحظ على الجدول رقم (3) انه بالرغم من أن تلك المناهج التي وضعتها الحكومة العراقية آنذاك، واهتمام صنّاع السياسة المالية بالشأن الاقتصادي للعراق حينها، إذ غطت تلك المناهج مدة (12)عام (1931 – 1943)، إلاّ انها لم تدخل حيز التنفيذ المخطط له بفتراتها المحددة سوى مدة (6) سنوات وستة أشهر، ويتضح ذلك من قوانين إلغاء المناهج واستحداث بدائل لها، وهذا يعكس حالة الفوضى والإرباك الذي هيمن على الحكومات العراقية آنذاك بسبب الأوضاع السياسة وتقلباتها بين استقالة وزارات وتشكيل وزارات، لاسيما السخط الشعبي الذي ادى إلى تبديل الوزارات خلال تلك المدة .

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.37.2022.

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (37) سبتمبر 2022
Volume (37) September 2022
IJOHSS

شكل بياني (1) يوضح نسبة تخصيصات كل قطاع إلى مجموع التخصيصات للمدة من 1931 - 1943[38]

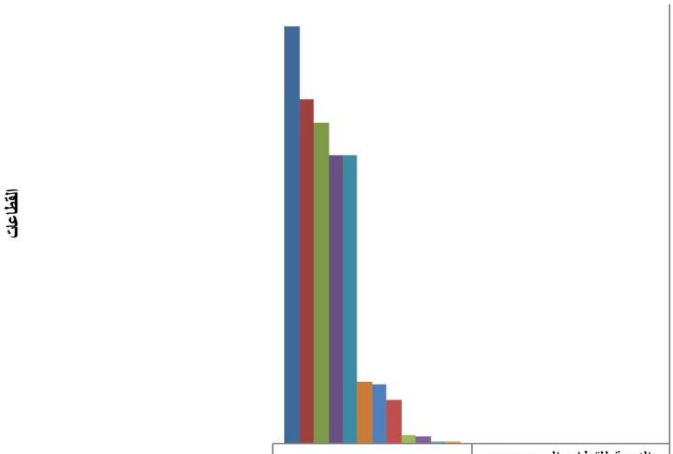

	المجموع	النسبة للقطاع إلى مجموع التخصيصات للمدة من ١٩٣١ - ١٩٤٢
مشاريع الري	7,017.000	22.59%
مشاريع وزارة الدفاع	5,797.000	18.66%
مباني المدارس والمستشفيات	5,398.000	17.37%
الطرق والجسور والهواتف	4,861.000	15.65%
القروض ومعاملات المصارف	4,846.000	15.60%
مساعدات ومشاريع عمرانية أخرى	1,055.000	3.40%
مساهمات مصفى النفط	1,000.000	3.22%
مساعدات مالية أخرى	749.000	2.41%
المصرف الصناعي والزراعي	150.000	0.48%
دعم الصناعات المحلية	125.000	0.40%
مساعدات ومشاريع صناعية	40.000	0.13%
المصرف العقاري	30.000	0.10%

ويتضح من الشكل البياني رقم (4) اعلاه، أن جميع مناهج الحكومة العراقية التي سبقت تأسيس مجلس الإعمار قد اولت عناية لمشاريع الري، إذ شكلت نسبة (23%) من مجموع التخصيصات المالية لجميع المناهج، وجاءت من بعدها مشاريع وزارة الدفاع التي شكلت نسبة (19%) من مجموع التخصيصات المالية لجميع المناهج، ثم تلتها تخصيصات مباني المستشفيات والمدارس بواقع (17%) من مجموع التخصيصات المالية لجميع المناهج، وجاءت تخصيصات مشاريع الطرق والجسور والهواتف لتشكل نسبة (16%) من مجموع التخصيصات المالية لجميع المناهج، ثم تلتها القروض ومعاملات المصارف التي شكلت نسبة (16%) أيضاً من مجموع التخصيصات المالية لجميع المناهج، وبذلك تكون مجموع التخصيصات التي شملت تلك الابواب هي (91%) من مجموع التخصيصات المالية لجميع المناهج، اما بقية الأبواب فقد شكلت جميعها نسبة (9%) فقط من مجموع التخصيصات المالية لجميع المناهج.

وبنظرة دقيقة للقطاعات التي تصدرت جميع المناهج، نرى أن قطاع (الري، الدفاع، المستشفيات والمدارس، الطرق والجسور والهواتف، القروض والمصارف) هي القطاعات التي تصدر المناهج حسب الأهمية في حينها، وهذا لا يبتعد عن توجهات الحكومة البريطانية، إذ أن جميع المقاولات التي احيلت في مجال تحسين شبكات الري كانت لشركاتها.

ان عدم الاستقرار بتنفيذ تلك المناهج في توقيتاتها المحددة، كان يرجع إلى الوضع السياسي خلال تلك المدة، إذ أن ظاهرة استبدال الوزارات سواء بإسقاطها أو استبدالها قد ساهمت في الارباك الذي ادى إلى تعطيل تنفيذ تلك المناهج، وقد نتج عن ذلك تعطيل الكثير من المشاريع الخدمية والعمرانية،

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.37.2022.

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (37) سبتمبر 2022
Volume (37) September 2022
IJOHSS

وهذا يعد أحد الأسباب الأساسية التي دعت صندوق النقد الدولي آنذاك إلى تقديم اقتراح بتشكيل مجلس للإعمار يكون غير خاضع للوزارات ومستقل بقراراته وتخصيصاته[39].

أما بالنسبة لنوعية البرامج الانمائية نفسها وتحديد الأولويات فيها وتوزيع تخصيصاتها على القطاعات والمشاريع المختلفة، فنلاحظ بانها كانت برامج جزئية ومرتجلة بعض الشيء وينقصها الدراسات الدقيقة وتفتقر إلى التنسيق، كما انها جاءت خالية من الاعتبارات الاقتصادية الواضحة والمتكاملة، ويلاحظ بان الأسبقيات التي كانت تركز عليها الحكومات المتعاقبة هي الري والدفاع بالدرجة الأولى، والمدارس والمستشفيات والطرق والجسور والمباني بالدرجة الثانية، أما الصناعة فقد كانت متروكة للقطاع الخاص ولا تحظى بأي أسبقية في مناهج الأعمال العمرانية، وربما كان لتلك السياسة ما يبررها تمشياً مع النظام السياسي والاقتصادي السائد آنذاك، وربما كان ذلك بسبب شحة الموارد المالية للدولة أيضاً [40]، كما أن أغلب النشاطات الصناعية من قبل القطاع الخاص كانت عبارة عن صناعات صغيرة، عدا بعض الاستثناءات القليلة، ولاشك بان ذلك جاء انعكاساً لضعف رؤوس الأموال المحلية وتوجهها إلى قطاعات استثمارية أخرى كالاستثمار في قطاعات الزراعة والتجارة والعقار[41].

ويبدو للوهلة الأولى أن التخطيط الاقتصادي المشار إليه في صالح الشعب العراقي، لكن حقيقة المناهج التي وضعتها الحكومات الوطنية المتعاقبة منذ عام 1931 – 1943 كانت تخدم الشركات الأجنبية المهيمنة على القرار العراقي في كواليس السياسة، إذ كان عصب الاقتصاد يتحرك وفق إرادة تلك الشركات تحت ذرائع ومسميات متعددة تمثلت بالتقارير والنصائح، إذ كان تركيز على مشاريع الري والسدود والزراعة بالدرجة الأولى، بتخصيصها مبلغ (7017000) دينار عراقي، أي ما يشكل نسبة (23%) من تخصيصات تلك المناهج خلال مدة (12) عام، حيث يوعز سبب هذا الاهتمام بمشاريع الري والزراعة إلى حاجة حكومات تلك الشركات للمحاصيل الأساسية التي تدخل ضمن المواد الأولية في صناعاتها، فضلاً عن أن انشاء تلك المشاريع الأروائية والسدود يحتاج لشركات مقاولات متخصصة تنهض بتلك المشاريع، ولكون العراق في حينها لا يمتلك اي شركة مقاولات حكومية، فسوف تحال تلك المشاريع بعهدة الشركات الأجنبية المتواجدة في العراق، ومن تلك الشركات كانت شركة بلفور بيتي Balfour Beatty [42].

لقد كانت حصة العراق من عائدات النفط التي تدخل ضمن تلك التخصيصات في تلك المناهج تشكل نسبة متدنية جداً من انتاج النفط، وبالرغم من ذلك، كان هدف حكومات تلك الشركات هو السعي لاسترجاع تلك النسبة بشكل وآخر، وكانت اسلم طريقة هي حث الحكومة العراقية على تحسين واقع الزراعة من خلال استحداث مشاريع الري، بحيث تمكن شركاتها من تنفيذ تلك المشاريع واسترجاع النسب التي حصلت عليها الحكومة العراقية من النفط[43].

ومن الجدير بالذكر بان ميزانيات مناهج الأعمال العمرانية كانت تعتمد على موارد الدولة من حصتها في تصدير النفط الخام إلى الخارج المقبوضة من شركات النفط الأجنبية، فكلما زادت تلك الموارد ارتفعت مبالغ التخصيصات في تلك المناهج، وعندما تنخفض الايرادات النفطية تنخفض بدورها التخصيصات المعتمدة لمناهج الاعمال العمرانية[44].

بلغ مقدار الاعتمادات التي رصدت لمشاريع الأعمال العمرانية خلال لمدة 1931-1943 مقدار(35) مليون دينار، وهو مبلغ يساوي تقريبا مقدار العائدات التي تسلمتها الحكومة العراقية خلال المدة نفسها، ولكن من المشكوك فيه أن تكون هذه الاعتمادات قد انفقت بأكملها، كما قدر ذلك تقرير هيئة الامم المتحدة[45]، وما يؤكد ذلك أن الفترات الحقيقية التي نفذت خلالها تلك المناهج لم تتجاوز (6) أعوام وستة أشهر[46].

ان سيطرت بريطانيا التامة على نفط العراق، وانانية الشركات الاحتكارية البريطانية في استغلال هذه الثروة الوطنية العراقي، تعد من أهم العوامل في استقلال العراق السياسي الذي كان مضطربًا آنذاك بسبب الدور البريطاني في اضطرابه من خلال الضيق والكساد، واستمرار حالة الطوارئ وتواجد القوات البريطانية في الأراضي العراقية، فضلاً عن تطورات القضية الفلسطينية التي أشغلت

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.37.2022.

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (37) سبتمبر 2022
Volume (37) September 2022
IJOHSS

العراقيين بعد عام 1948م، ومحاولات الضغط البريطانية بضخ النفط العراقي عبر ميناء حيفا، ورفض الشعب العراقي للضغط البريطاني، لهذه الأسباب جميعًا كانت هناك تطورات سياسية خطيرة ساهمت بها بريطانيا من خلال السياسيين العراقيين الموالين للتوجهات البريطانية آنذاك[47].

وفي عام 1949م وصل المستر ويتلي إلى بغداد على أثر تشكيل نوري سعيد وزارته العاشرة، لإجراء مفاوضات حول شركات النفط الاحتكارية البريطانية، وهذان الحدثان أثارا مخاوف الحركة الوطنية العراقية، وحذرت من خطورة المفاوضات مع ويتلي، بينما كان نوري سعيد يدافع عن ويتلي أمام مجلس النواب، ورغم ذلك جرت المفاوضات في أجواء سرية، ورغم سريتها إلا أن المعارضة عرفت ببعض جوانبها، وحذرت من استغلال الشركات لظروف العراق السياسية لحمله على القبول بشروطها، ولجأت بريطانيا إلى استخدام الضغط السياسي على المفاوضين العراقيين من خلال نقلها المفاوضات إلى لندن، وأثارت قضايا جانبية لصرف النظر عن مخالفة الشركات، واستمرت المفاوضات بين الحكومة العراقية والشركات الاحتكارية مع استخدام أساليب الضغط السياسي وبالتالي حصلت الشركات فيما بعد على امتياز عام 1952 [48].

ويبدو أن جميع الوزارات التي تتابعت على حكم العراق، قد عجزت عن تبني سياسة اقتصادية واضحة المعالم من شانها تطوير البلاد في اطار الحد الادنى المطلوب، والتخفيف من وطأة مشاكلها والحيلولة دون ظهور اعباء جديدة فوق اعبائها، كما لاحظنا التبدل والتغير الزمني دل على أن هذه المناهج او البرامج كانت تفتقر إلى توافر صفتي الاستقرار والاستمرار، وان المناهج لم تكن تنفذ خلال المدة المحدودة لها، والسبب يعود إلى عملية وضع هذه المناهج التي اتخذت كوسيلة للصراع بين الحكومات العراقية المتعاقبة، فكل حكومة جديدة كانت تقوم بإلغاء المنهاج الموضوع من الحكومة التي سبقتها، وتقوم بوضع منهاج جديد لتبرهن على انها جادة في عملية التنمية اكثر من سابقتها، كما أن المناهج المذكورة كانت تتميز بدراسة ناقصة وجزئية وسطحية لبعض المشاريع المرغوب تنفيذها، وكانت العقلية التي نظمت الخطط عقلية ادارية اكثر منها اقتصادية، كما أن الفنيين الذين قاموا بتنظيمها لم يكونوا مختصين بل لم يكونوا اكثر من محاسبين عاديين، ولم يكن هناك جهاز خاص للدراسات الاقتصادية والانمائية لوضع المنهاج، كما انه لم تكن ميزانيات الاعمال العمرانية المذكورة مستقلة بل مرتبطة بالميزانية العامة، لهذا فان هذه المناهج كانت بعيدة كل البعد عن المفهوم العلمي للتخطيط الاقتصادي، لأنها كانت تتصف بنفس الصفات نفسها المنبثقة من اهداف وطبيعة سياسية واقتصادية واجتماعية واحدة، ولم تؤدي جميع مناهج الاعمال العمرانية المقترحة، على الرغم من كثرتها وطول المدة التي احتوتها، إلى أحداث تغير ملموس أو تبدل يذكر في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، فكل ما كانت تعنيه تلك المناهج هي تخصيصات تخمينية للإنفاق على بعض المشاريع التي تتبناها الوزارات المتعاقبة وحسبما يتوافر للحكومة من موارد مالية محدودة تقدمها لأنه يتضح أن هدفها الحقيقي لم يكن الأعمار والإسراع في تكوين رؤوس الأموال، بل كان الغرض منها إلى حد بعيد إخفاء التبذير الحكومي وازدياد نفقات الخدمات العامة، وكانت الحكومة تسحب تدريجياً المبالغ المخصصة للأعمال العمرانية لسد نفقات الاستهلاك الحكومي (نفقات الميزانية الاعتيادية)، مما يدل على عدم جدية هذه المحاولة هو ضالة ما انفق على هذه المشاريع خلال تلك المدة أقل من (8%) من مجموع النفقات الاعتيادية[49].

أولاً: تجارب التأميم ودورها في نشأة القطاع العام

هناك رأيين: الأول يشترط في المشروع حتى يمكن عدّه ضمن القطاع العام ملكية الدولة الكاملة لأموال المشروع، وسيطرتها التامة على إدارته. والرأي الثاني يعد المشروع ضمن القطاع العام، إذا كانت الدولة هي التي تشرف عليه وتحدد سياسته وترسم أهدافه؛ بغض النظر عن ملكية رأس مال المشروع[50].

ويستنتج من الرأي الأخير أن التأميم، بمعناه المعروف؛ ليس هو الوسيلة الوحيدة لإخضاع بعض انواع النشاط الاقتصادي الخاص لسيطرة الدولة وتوجيهها، بل يمكن التميز بين نوعين من التأمين

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.37.2022.

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (37) سبتمبر 2022
Volume (37) September 2022
IJOHSS

هما: تأميم رأس المال وتأميم الإدارة، والنوع الأول؛ هو المعروف بالتأميم على إطلاقه، والذي يخدم هدف الدولة الاشتراكي في مجال توسيع رقعة الملكية - ملكية رأس المال - على كافة أبناء الشعب، والنوع الثاني، تأميم الإدارة، يخدم أهداف الدولة في مجال تنفيذها لسياستها الاقتصادية العامة، وفي مجال تنفيذها لخطتها الاقتصادية في كافة القطاعات بحيث تحقق الأهداف الموضوعة لها[51].

لقد كانت محاولة بريطانية بيع شركة سكك الحديد إلى الحكومة العراقية، هي اول مشروع في القطاع العام العراقي، دون أن يكون في نوايا بريطانيا تأسيس قطاع عام للنقل، لكن عدم جدوى المشروع من وجهة نظرها دفعها لعرض المشروع على الحكومة العراقية في31 آب 1929، ولم تكن رغبة الحكومة العراقية في شراء السكك الحديدية العراقية إلى جانب ميناء البصرة، من البريطانيين قد حدثت آنذاك، لان الحكومة العراقية اعتبرت السعر المطلوب أكثر من قيمة المشروع[52].

والتجربة الثانية التي هي اشبه بالتأميم الممنهج (شراء الاستثمار الأجنبي) كان في 25 كانون الأول 1951، عندما عقدت الحكومة العراقية اتفاقية مع شركتي نفط خانقين المحدودة وشركة نفط الرافدين المحدودة، وفي السابع عشر من شباط 1952 صادقت الحكومة العراقية بموافقة مجلس النواب والأعيان على الاتفاقية[53]، التي حصل العراق بموجبها على زيادة العائدات من أربع إلى ست شلنات ذهب عن كل طن نفط ينتج من قبل هذه الشركات، والحقيقة أن سبب عقد هذه الاتفاقية، هو إيجاد صفقة رابحة لبيع ممتلكات شركتي نفط خانقين ونفط الرافدين وتعويضهما بمبالغ باهظة عن تلك الممتلكات التي أصبحت مستهلكة، ولو انتظرت الحكومة حتى يتم انشاء المصفاة العائدة لها لما اضطرت إلى دفع هذه المبالغ الباهظة من دون مبرر، لان هاتين الشركتين مجبرتان على الاستمرار في تجهيز الأسواق المحلية حتى يتم انشاء المصفاة الحكومية، وتم التوقيع على بنود اتفاقية عام 1951 [54]، وصادقت عليها الحكومة العراقية بموافقة مجلس النواب والأعيان في 17شباط1952[55].

المبحث الثاني
دور الشركات الأجنبية في تشكيل مجلس الإعمار ومناهجه

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية باهتماماتها بالنفط الموجود بالشرق الأوسط في عقد الأربعينات من القرن العشرين، ولأجل ذلك قامت بإنشاء هيئة جديدة سميت (هيئة مراقبة احتياطات النفط) وكان لهذه الهيئة مهمات في مجال ضمان الحصول على النفط، وتأسيس شركات الامتياز، وإشراك الحكومة في أسهم الشركات مع تأييد الهيئة خلال مفاوضاتها الدبلوماسية مع الأطراف الأخرى، ومن هنا بدأت المنافسة البريطانية الأمريكية في السيطرة على نفط الشرق الأوسط، إذ تغلغلت الشركات الأمريكية في شبه الجزيرة العربية ونجحت في الحصول على حصة كبيرة من امتيازات النفط في تلك المنطقة، وهذا التغلغل آثار حفيظة بريطانيا، ولهذا لجئت الأخيرة إلى تدعيم علاقاتها السياسية ببلدان الشرق الأوسط النفطية ولا سيما العراق، وأخيرًا تم التفاهم بين بريطانيا وأمريكا بعقد اتفاقية بينهما عام 1945م، كان الهدف منها تقسيم مناطق النفط بين هاتين القوتين[56].

كان من نتائج الحرب العالمية الثانية أن تم تشكيل مؤسستين عالميتين قامتا بدور بارز في تشكيل معالم نظام المدفوعات ومساعي الأعمار والتنمية وهما، صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تملك الحصة التمويلية الأكبر لهاتين المؤسستين[57].

لقد كان للحرب العالمية الثانية أثر في دور شركات النفط الأجنبية بتأسيس مجلس الإعمار، إذ بدأت الولايات المتحدة الأمريكية باهتماماتها بالنفط الموجود بالشرق الأوسط في عقد الأربعينات من القرن العشرين، ولأجل ذلك قامت بإنشاء هيئة جديدة سميت (هيئة مراقبة احتياطات النفط) وكان لهذه الهيئة مهمات في مجال ضمان الحصول على النفط، وتأسيس شركات الامتياز، وإشراك الحكومة

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.37.2022.

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (37) سبتمبر 2022
Volume (37) September 2022
IJOHSS

فـي أسـهم الشـركات مـع تأييـد الهيئـة خـلال مفاوضـاتها الدبلوماسـية مـع الأطـراف الأخـرى، ومـن هنـا بـدأت المنافسـة البريطانيـة الأمريكيـة فـي السـيطرة علـى نفـط الشـرق الأوسـط، إذ تغلغلـت الشـركات الأمريكيـة فـي شـبه الجزيـرة العربيـة ونجحـت فـي الحصـول علـى حصـة كبيـرة مـن امتيـازات الـنفط فـي تلـك المنطقـة، وهـذا التغلغـل آثـار حفيظـة بريطانيـا، ولهـذا لجئـت الأخيـرة إلـى تـدعيم علاقاتهـا السياسـية ببلـدان الشـرق الأوسـط النفطيـة ولا سـيما العـراق، وأخيـرًا تـم التفـاهم بـين بريطانيـا وأمريكـا بعقـد اتفاقيـة بينهما عام 1945م، كان الهدف منها تقسيم مناطق النفط بين هاتين القوتين[58].

أولاً: دور قانون مناصفة الأرباح في تشكيل مجلس الإعمار

تُعـد المـدة الواقعـة بـين عـام 1951-1952 أهـم فتـرة فـي تطـور الشـركات وعلاقاتهـا بالحكومـة العراقيـة، ففـي عـام 1951 شـرعت شـركة نفـط العـراق البريطانيـة وكـذلك الشـركات الأخـرى العاملـة معهـا بأعمـال تطـوير، ووصـل الانتـاج وكميـة الحفـر أرقامًـا قياسـية جديـدة، إلا أن الأهـم مـن ذلـك كلـه كـان اتسـاع أسـواق تصـريف نفـط العـراق الخـام ممـا لـم تنضـج نتائجـه إلا عـام 1952 عنـدما طالـب مجلـس النـواب بتبـديل تلـك الامتيـازات علـى أسـاس مناصـفة الأربـاح وفـرض ضـرائب علـى أربـاح تلـك الشـركات، لغرض زيادة واردات البلد لاستثمارها في تحسين المستوى المعاشي للمواطن العراقي[59].

بـدأ التنـافس البريطـاني الأمريكـي الـذي ابتـدأ بتطبيـق مبـدأ مناصـفة الأربـاح فـي السـعودية عـام 1950، ثـم تـأميم الـنفط الإيرانـي عـام 1951 فـي عهـد الـدكتور محمـد مصـدق، الـرئيس الإيرانـي، والـذي أدى إلـى اهتـزازات عنيفـة فـي اقتصـاد دول الغـرب الصـناعية وتبـدلات جوهريـة فـي العلاقـات بـين الـدول المنتجـة والمسـتهلكة للـنفط، بـادرت الحكومتـان الأمريكيـة والبريطانيـة لدراسـة فكـرة أتخـاذ أجـراء مشـترك لوقـف حركـة التـأميم فـي العـراق، واتفقـا علـى توجيـه انـذار غيـر رسـمي للحكومـة العراقيـة تحـذرانها فيـه مـن خطـوة تـأميم آبـار الـنفط، إذ قامتـا بتوجيـه تحـذير إلـى الحكومـة العراقيـة بعـدم الإقـدام علـى أي خطـوة للتـأميم، لكـن فـي عـام 1951م طالبـت الأحـزاب السياسـية فـي العـراق ومنهـا حـزب الاسـتقلال بتـأميم الـنفط العراقـي، أسـوةً بخطـوة تـأميم الـنفط فـي إيـران إبـان حكـم الـدكتور محمـد مصـدق، والـذي قوبـل بترحـاب وحمـاس شـديدين مـن أبنـاء الشـعب العراقـي، لكـن موقـف الحكـومتين البريطانيـة والأمريكيـة كـان معارضًا لمشروع التأميم، [60].

و فـي الوقـت الـذي كانـت الحكومـة الأمريكيـة تقـف مـع بريطانيـا للوقـوف بوجـه حركـة التـأميم، كانـت تعمل سراً بتحريض الحكومة العراقية على المطالبة بتطبيق قاعدة مناصفة الأرباح[61].

لقـد كـان موقـف الأحـزاب السياسـية العراقيـة فـي مجلـس النـواب يـدفع بإتجـاه تـأميم الـنفط، [62]، فـي حـين كـان موقـف حكومـة نـوري السـعيد مراوغـاً لمطالـب مجلـس النـواب، إذ حـاول التمويـه بـين مفهـوم تـأميم الـنفط لصـالح الشـعب، وبـين التـأميم كملكيـة أرض وآبـار[63]، فمـا كـان مـن نـواب المجلـس وعلـى رأسـهم فـائق السـامرائي إلا أن زادوا مـن ضـغطهم علـى حكومـة نـوري السـعيد بـان أوضـحوا لـه الفـرق بـين التـأميم كمصـالح شـعب وبـين تـأجير الأرض والآبـار، ومـع الضـغط البرلمـاني والشـعبي، اضـطرت الحكومـة البريطانيـة إلـى التفـاوض مـع نـوري السـعيد فـي صـياغة أسـس جديـدة للتفـاهم محاولـة منهـا لـدفع الأحـداث عـن قـرار التـأميم، إذ تضـمنت تلـك المفاوضـات مجموعـة مـن الأسـس التـي أرادت أن تقـوم على اساسها اتفاقية مع العراق والسعي لتوقيعها بأقرب وقت ممكن، وتلك الأسس كانت [64]:

1. ان تـدفع الشـركة نفـط العـراق حصـة عينيـة مـن الـنفط الخـام وتتعهـد بنقلهـا إلـى البحـر الأبـيض المتوسط بسعر الكلفة.
2. ان تـدفع الشـركة نسـبة مـن الأربـاح الصـافية قبـل اسـتقطاع الضـرائب التـي تفرضـها الحكومـات الأجنبيـة علـى شـركاتها النفطيـة عـن عملياتهـا فـي العـراق، وان تصـبح حصـة الحكومـة 50% مـن أرباح الشركة.

وفـي 4 أب 1951 تـم الاتفـاق علـى هـذه الأسـس، وأبـدت الشـركات اسـتعدادها لتقـديم قـرض مقـداره ثلاثـة ملايـين بـاون، وفـي (13) أب عقـد مجلـس الـوزراء جلسـة خاصـة فـي الـبلاط الملكـي وافـق خلالهـا علـى هـذه الأسـس، وبهـذا أعلنـت الحكومـة التوصـل إلـى اتفاقيـة جديـدة، وقـد تضـمنت الأسـس إعطـاء العـراق

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.37.2022.

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (37) سبتمبر 2022
Volume (37) September 2022
IJOHSS

50% من أرباح الشركات، يدفع قسم منها بشكل حصة عينية مقدارها 25% من النفط من انتاج شركتي العراق والموصل و33% من انتاج البصرة، أما القسم الأخر فيؤخذ على شكل ضريبة أرباح [65].

لكن هذه الاتفاقية لم توقع، إذ حدث أن تم توقيع اتفاقية بين السعودية والشركة العربية الامريكية أرامكو Aramco لمناصفة أرباح النفط، مما دفع الحكومة العراقية إلى التوقف عن توقيع تلك الاتفاقية، وان تطالب بإعادة صياغة اتفاقية العلاقة النفطية مع شركة النفط العراقية على نفس الأساس الذي قامت عليه الاتفاقية بين السعودية والشركة العربية الامريكية، أي المناصفة، وحجتها في ذلك تلافي ما حدث في ايران، فقد أضطر الجانب البريطاني إلى التنازل والموافقة على المشاركة المتساوية، فأعلن نوري السعيد في3 شباط 1952 التوقيع الرسمي على الاتفاقية[66]، وتعد نافذة المفعول من الأول من كانون الثاني 1951 ونشرت بالوقائع العراقية[67] بموجب قانون رقم (4) في 17 شباط 1952، وتضمنت ست عشرة مادة.

لقد كانت هذه الاتفاقية ذات نواحي إيجابية للعراق، فقد ضمنت الحكومة العراقية 50% من الأرباح قبل حسم الضرائب، فضلاً عن زيادة عوائد العراق من خلال زيادة الانتاج، كذلك إشراك العراقيين في الإدارة والأعمال، ورغم كل ذلك لم تحظ هذه الاتفاقية بقبول الرأي العام العراقي متمثلاً بأحزابه السياسية والتي كانت تطالب بتأميم شركات النفط، إلا أن الحكومة رفضت الأخذ بمبدأ التأميم، تماشيًا مع رغبة الحكومة البريطانية[68].

ان تتبع نسبة إيرادات الحكومة العراقية من عائدات النفط من 1949- 1958 كفيل بان يبين مدى اهمية الاتفاقية للاقتصاد العراقي، وكيف اسهمت فيما بعد في نشأة القطاع العام العراقي، لان جميع البرامج الحكومية التي سبقت عام 1950 – كما تقدم بيانها- فشلت في التأسيس للقطاع العام العراقي بالوجهة الصحيحة، سيما بعض المشاريع التي كانت توجبها الضرورة، لكن منذ عام 1950 وتحديداً بعد توقيع اتفاقية مناصفة الأرباح عام 1952، اتخذ العراق منحى اقتصادي جديد بعد أن تهيأت له الأسباب الكفيلة بالنهوض الاقتصادي.

ان ازدياد إيرادات العراق الناتجة عن تصدير النفط التي بلغت (42) مليون دينار عام 1952 بعد أن كانت لا تتجاوز (3) مليون دينار عام 1950، وأصبح النفط يشكل (40%) من الدخل وبالأسعار الثابتة، إذ تشكل هذه العوائد ما يقرب من 85% من النقد الأجنبي الذي يحتاجه العراق لتمويل الاستيرادات، وما يقارب من 58% من مجموع ما يدخل من ميزانية الدولة من الإيرادات، وما يقرب من 40% من إيرادات الميزانية الاعتيادية، مما يؤكد أهمية النفط في الاقتصاد العراقي والجدول (2) ادناه يوضح ذلك.

جدول رقم (2) مجموع صادرات العراق من النفط الخام (من عام1927 حتى عام 1958) [69]

السنوات	1927 – 1951	1952 - 1958
المدة / العام	24	6
النفط المصدر بالأطنان	73.520.489	190.251.725
المدفوعات بالدينار	55210972	413713376
المدفوع السنوي/ دينار	2300457.167	68952229.333
المصدر سنويا/ برميل	3.063.353.708	31.708.620.833[70]
حصة الحكومة (برميل / دينار)	0.751	2.175

ويلاحظ من الجدول (2) أعلاه، فارق ما كانت تحصل عليه الحكومة عن حصتها من البرميل الواحد طيلة (24) عام من عام 1927 – 1951، قبل قانون مناصفة الأرباح، وما بدأت تحصل عليه بموجب قانون مناصفة الأرباح خلال (6 أعوام) من عام 1952 – 1958، إذ يتضح أن الفارق هو (1.424 دينار عن كل برميل).

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.37.2022.

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (37) سبتمبر 2022
Volume (37) September 2022
IJOHSS

ان هذه الإيرادات الضخمة ساهمت في قيام مشاريع مهمة ذات فائدة كبناء السدود والطرق والسكك الحديد، ولقد ازداد الطلب على المنتجات النفطية داخلياً مع توسع حركة العمران والتصنيع وتطور المواصلات فتم توسيع مصفاة حديثة، التي أنشأتها شركة نفط العراق عام 1938، وانشأة الحكومة مصفى المفتية في البصرة عام 1953 لتزويد المنطقة الجنوبية بمشتقات النفط ومصفى القيارة لإنتاج الزفت ومصفى الدورة عام 1955 ومصفى الدهون في البصرة عام 1957[71].

وأمام تلك الخسارة التي لحقت بالشركات النفطية الأجنبية نتيجة قانون مناصفة الأرباح، بدأت الأوساط البريطانية تبذل جهوداً كبيرة من اجل استنزاف تلك الثروات التي حصل عليها العراق بموجب هذه الاتفاقية تحت ذرائع مختلفة لتطوير العراق، وتشير الوثائق البريطانية لسنة 1952 إلى أن "هناك إجراءات وقائية في اتفاقية شركة النفط يمكن أن تضمن أدنى حد من الدفع إلى الحكومة، وقد اصبح الان ممكناً أن يخطط مسبقاً لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي الضروري لازدهار البلاد " [72]، وهذا ما يفسر إلحاح السفارة البريطانية على الحكومة العراقية – قبل عقد الاتفاقية – على ضرورة تأسيس مجلس للأعمار حتى تستطيع من خلاله استرجاع اكبر قدر من عوائد العراق النفطية التي حققها بموجب قانون مناصفة الأرباح الذي يعد صفعة للشركات النفطية الأجنبية في العراق[73].

لقد بدأ التغير المفاجئ في سياسة الدولة الانمائية في أعقاب زيادة عائداتها من النفط في مطلع الخمسينات، وصار في الإمكان توجيه جزء كبير من هذه العائدات نحو الاستثمار في المشاريع الانمائية، وبعد أن تقرر انشاء مجلس الإعمار وانيط به مهمة الاشراف على الانفاق الاستثماري الحكومي، وتحضير خطة اقتصادية ومالية عامة لإنماء موارد العراق ولرفع مستوى المعيشة لسكانه، ومن اجل تحقيق هذه الاغراض، وضعت الدولة تحت تصرف المجلس جميع عائدتها من النفط[74].

وبذلك يمكن القول أن عام 1950 تمثل نقطة تحول في السياسة الانمائية للبلاد نحو الانماء والتقدم، وبداية لظهور القطاع العام في النشاط الاقتصادي، أذ تعد الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ذات أثر كبير على صعيد التأثيرات الدولية في سياسات الدول الخاضعة لهيمنة المصالح الأجنبية، ومنها العراق آنذاك، فحالة الوعي الشعبي التي عمت العراق حينها، دفعت بالدول المهيمنة والمنتفعة من خيرات العراق إلى تبني سياسة تهدئة حالة الغليان الشعبي المناهض للهيمنة الأجنبية على المصالح الاقتصادية للعراق، لاسيما أثر الأحداث الدولية التي تزامنت آنذاك مع مطالب الشعب والأحزاب، إذ كان لقرار مناصفة الأرباح الذي حدث في فنزويلا عام 1949، وما حدث في إيران عام 1951 بقرار تأميم النفط، أثراً في زيادة الضغط على الحكومات العراقية المتعاقبة آنذاك على إدارة البلاد[75].

لقد كان توقيع اتفاقية مناصفة الارباح بين العراق وشركات النفط الأجنبية، أن وفر موارد مالية كبيرة للعراق، مما أثار انتباه الشركات الأجنبية المهيمنة على القرار السياسي العراقي، ومن أجل إعادة ما خسرته الشركات الأجنبية بموجب قانون مناصفة الأرباح، سعت حكومات تلك الشركات إلى دفع العراق باتجاه الاقتراض من البنك الدولي للإعمار والتطوير لتمويل مشروع الثرثار، فأشترط الأخير تأسيس مجلس مستقل يكون بعيداً عن التقلبات السياسية في العراق [76]، وبالفعل، تم تأسيس مجلس الإعمار بناءً على نصيحة من البنك الدولي للإعمار والتطوير لإقامة مجلس مستقل، يأخذ على عاتقه مهمة تنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية وانشاء مشاريعها المختلفة، وهو بهذه الحالة أقدر على تنفيذ هذه السياسة بحكم وجوده الدائم واستقلاله، بحيث لا يتأثر بتغير الوزارات السريع الذي كان يجري في العراق آنذاك، الذي من شانه أن يعرقل تنفيذ المشاريع خصوصا الطويلة الأجل منها، وقد كانت هذه أولى الخطوات التي بدأت بها الشركات الأجنبية ساعية لاسترداد ما خسرته في قرار مناصفة الأرباح [77]، لذا تم تخصيص جميع عوائد النفط لميزانية المجلس لتنفيذ مهامه، مما دفع بمجلس الإعمار إلى الاعتماد في سياسته التنموية على ما تقدمه له الشركات والخبراء الأجانب

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.37.2022.

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (37) سبتمبر 2022
Volume (37) September 2022
IJOHSS

من إرشادات [78] عن طريق الشركات الاستشارية ودراسات تقدم بها الخبراء الأجانب، حيث لم تخلو تلك التقارير والدراسات بالدرجة الأولى من الأخذ بنظر الاعتبار المصالح الأجنبية الغربية في العراق [79]، والجدول (3) في أدناه يوضح أثر ودور التقارير الأجنبية للشركات والمستشارين الأجانب في مهام مجلس الإعمار.

جدول (3) دور المستشارين والشركات الأجنبية في مجلس الإعمار[80]

اسم التقرير	العام	الجهة المستفيدة
تقرير بعثة البنك الدولي للإنماء والإعمار	1951	كان البرنامج الأول لمجلس الإعمار مبنيًا على أساس توصيات تلك اللجنة
تقرير كارل أفرسن، Karl Averson	1954	مجلس الإعمار
تقرير اللورد سولتير Lord Solitaire	1955	مجلس الإعمار، التقرير كان الأساس في البرنامج الأخير لمجلس الإعمار، وكان لسولتير علاقات قوية بشركات النفط العاملة في العراق[81].
تقرير شركة آرثر دي لتل Arthur D Little	1956	مجلس الإعمار[82]

ويلاحظ من الجدول (3) أعلاه، أن التقارير الأجنبية قد لعب دوراً هاماً في التأسيس لمجلس الإعمار

النتائج

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، وهي:

1. كان دور الشركات الأجنبية بعد عام 1932 يختلف عن دورها في السنوات التي سبقتها، إذ كان لاتفاقية عام 1932 اثراً في تغيير السياسة البريطانية بتوسيع مساحة استثماراتها نتيجة اتفاقية الإستقلال التي منحتها بريطانيا إلى الحكومة العراقية.
2. حاولت الحكومة العراقية وضع خطط اقتصادية خلال المدة من عام 1932 – 1949 لكن رغم تلك الخطط لم يستقر الوضع الإقتصادي في العراق نتيجة الأحداث السياسية المتذبذبة، مما ادى الى كثرة المناهج الإقتصادية والتي لم ينفذ منها فقط 6 سنوات وستة اشهر من مجموع خطط لمدة 12 سنة.
3. كان دور الشركات واضحاً في تلك البرامج الإقتصادية ولم ينفذ منها سوى المشاريع المناطة بالشركات الأجنبية.
4. لعب التأميم دوراً في نشأت القطاع العام من خلال شراء الحكومة اصول مشاريع الشركات الأجنبية.
5. كان لأتفاقية مناصفة الأرباح أثراً في تغيير مراكز القوى الأقتصادية في العراق، إذ لعبت الشركات الأجنبية دوراً في رسم السياسة الأقتصادية للعراق بهدف استرجاع ما فاتها من ارباح بسبب هذا القانون.

الهوامش

[1] رفعت المحجوب، النظم الاقتصادية، مكتبة النهضة المصرية، 1960م.

[2] وزارة الصناعة والمعادن، إستراتيجية التنمية الصناعية في العراق(الورقة القطرية المقدمة من الجمهورية العراقية إلى مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية، بغداد 12-19 كامون الأول 1976، ص17 وما بعدها.

[3] الوقائع العراقية، قانون تعريفة الرسوم الكمركية رقم (30) لسنة 1927، ع. 525 بتاريخ 1927/3/29، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة، قانون تعريفة الرسوم الكمركية رقم (27) لسنة 1928.

[4] د. محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص286

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.37.2022.

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (37) سبتمبر 2022
Volume (37) September 2022
IJOHSS

[5] القانون رقم (45) لسنة 1930 – قانون تعديل قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم (14) لسنة 1929، ينظر: الوقائع العراقية، ع 928 في 1930/12/29.
[6] ينظر: المصدر نفسه، ص65،66،73.
[7] حامد مصطفى، النظام القانوني للمؤسسات العامة والتأمين في القانون العراقي، شركة الجمهورية للنشر والطباعة، 1965م، ص63.
[8] المصدر نفسه، ص114.
[9] القانون رقم (51) لسنة 1935 – الوقائع العراقية 1459 في 1935/9/21
[10] علي حمزة عباس عثمان الصوفي، العلاقات التجارية بين العراق وتركيا (1926-1958م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2004م، ص112، 113.
[11] ينظر: المصدر نفسه، ص46
[12] قانون التعريفة الكمركية رقم (11) لسنة 1933. ينظر: الوقائع العراقية، ع 1245، 29/4/ 1933؛ القانون رقم (63) لسنة 1936 – قانون التعديل الثاني لقانون تشجيع المشاريع الصناعية – رقم (14) لسنة 1935. ينظر: الوقائع العراقية، ع1508، 1936.
[13] رفعت المحجوب، المصدر السابق، ص114.
[14] المصدر نفسه، ص 12.
[15] راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الاوسط، ط5، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1962، ص 141؛جورج لونزوسكي، البترول والدولة في الشرق الاوسط، ترجمة نجدت هاجر وابراهيم عبد الستار، بيروت، 1961، ص 82؛ مجيد عزت، أيرادات الحكومة العراقية من النفط، بغداد، 1960، ص28.
[16] ياسين الهاشمي(1884-1937) سياسي وعسكري عراقي ابان العهد الملكي، تولى رئاسة وزراء العراق لمرتين وأطاح به بكر صدقي من رئاسة الوزارة في انقلابه عام 1936، ينظر: موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، حميد المطبعي، ط1، مؤسسة الزمان الدولية للصحافة والنشر والمعلومات، بغداد،، 2011ص 865.
[17] NAUS, RG59, M1370, reel 26, 890g.77/7, "Interview with Yasin Pasha El-Hashimi, Minister of Public Works," American Consulate of Baghdad to the Secretary of State, Washington, January 19, 1923; 1.
[18] Colonial Office [Colonial No. 13], "Report by His Britannic Majesty's Government on the Administration of 'Iraq For the Period April, 1923--December, 1924," in *Iraq Administration Reports, 1914-1932*, vol. 7, 1920-1924, ed. Robert L. Jarman (Melksham and Oxford: Redwood Press Ltd. and Green Street Bindery, 1992), 685
[19] Peter Sluglett, Britain in Iraq, Op. cit 6/7, 64.
[20] NAUS, RG59, M1370, reel 26,o.p.cit,p. 2.
[21] NAUS, RG59, M1370, reel 26, 890g.77/32, "Document File Note, See: 890g.6363 T 84/393, For: #262," From Beirut, Name Brandt, December 3, 1929; 1.
[22] Sluglett, Britain in Iraq, 64.
[23] جواد محمود هاشم، المصدر السابق، ص10
[24] يعد اكتشاف النفط في العراق عام 1927م وبكميات تجارية، انطلاقة جديدة للاقتصاد العراقي نحو التقدم والنمو. ينظر : المصدر نفسه، ص114.
[25] مجيد عزت، المصدر السايق، ص114.
[26] عبد الحميد بلال، الجغرافية الاقتصادية وشئون العراق التجارية والاقتصادية، بغداد، 1945م، ص232.
[27] سعيد عبود السامرائي اقتصاديات العراق، مطبعة الارشاد، بغداد، 1970، ص 91 .
[28] جان أرنست حكيم، التخطيط الاقتصادي، مجلة الاقتصادي، تصدرها جمعية الاقتصاديين العراقيين، العدد الثاني، بغداد، 1967، ص 11.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.37.2022.

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (37) سبتمبر 2022
Volume (37) September 2022
IJOHSS

[29]أمجد خضير محمد الدوري، التطور الصناعي في العراق 1958-1979م دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، 2004م، ص27، 28.

[30] صدر المنهاج الخماسي الاول في حزيران عام 1931 الذي تبنته الحكومة العراقية بهدف تنمية الاقتصاد الوطني لانفاقها على انشاء بعض المشاريع، ينظر: د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف 311/1766، 31، ص2-4، وكانت التخصيصات الاجمالية قدرها 1، 2 مليون دينار بما يعادل مبلغ28 مليون دينار، على اساس أن سعر الروبية كان يساوي 75 فلسا، قانون رقم 79 لسنة1931، ينظر: جريدة الوقائع العراقية، ع 992، 9 حزيران1931.

[31] الغي العمل بالمنهاج الخماسي الاول في ايار عام 1934، ووضع مكانه منهاج خماسي جديد للسنوات1934- 1938، تضمن المنهاج المذكور تخصيصات اجمالية بلغت3ر2 مليون دينار حسب القانون رقم39 لسنة 1934، جريدة الوقائع العراقية، ع1356، 14آيار 1934، ينظر: سعيد عبود السامرائي، التخطيط الاقتصادي في العراق، مجلة التجارة، تصدرها غرفة تجارة بغداد، ج 4، السنة 29، كانون الاول 1966، ص56 .

[32] صدر المنهاج الثلاثي الاول للسنوات1935-1937، اي بعد عام واحدة تقريبا على تنفيذ المنهاج الخماسي الثاني، حيث قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 1934/10/13 تعديل قانون المنهاج الخماسي للسنوات 1934-1938، لغرض رصد ميزانية خاصة للمشاريع الكبرى من واردات الدولة المتحققة من نسبة الحكومة من واردات النفط، ينظر: م .م. ن، الدورة السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1935، الجلسة الرابعة المنعقدة بتاريخ 17 /11/ 1935، ص42-45.

[33] بعد اقل من شهر عن صدور المنهاج الثلاثي الاول الغي المنهاج المذكور في تموز عام 1935، وصدر بديلا عنه المنهاج الخماسي الثالث للسنوات 1935-1939، ينظرك د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف 311/1770، المشاريع العامة، و24، ص40-41 ؛سعيد عبود السامرائي، التنمية الاقتصادية في العراق، مطبعة الازهر، بغداد، 1969، ص94. وخصص اجمالي الميزانية إلى المشاريع الكبرى، ومنها مشروع الغراف، ينظر: د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف 311/1770، المشاريع العامة و24، ص42-46 ؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، جـ3، طـ2، مطبعة العرفان، صيدا، لبنان، 1957، ص108 .

[34] في آذار 1936صدر المنهاج الثلاثي الثاني1935-1937، ينظر: د.ك .و، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف 311/1770، المشاريع العامة و46و48، ص 77-81 ؛ الوقائع العراقية، القانون رقم 33 لسنة 1936،ع 1500، 31 آذار 1936.

[35] في آذار 1936 صدر المنهاج الخماسي الرابع 1936-1940، ينظر: د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، تسلسل 311/1770، المشاريع العامة و139، ص4-5؛ القانون رقم 33 لسنة 1936، جريدة الوقائع العراقية، ع1500، 31 اذار 1936، وألغي العمل به بموجب قانون الميزانية العامة لسنة 1937، ينظر: محمود محمد الحبيب، اقتصاديات العراق، دار الطباعة الحديثة، البصرة، 1969، ص 23-24.

[36] في عام 1938صدر المنهاج الخماسي الخامس للسنوات1938-1942بمجموع تخصيصات بلغت2ر8 مليون دينار، ينظر: د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف1267 /311، ميزانية الدولة العامة، و142، ص2.، القانون رقم 45 لسنة 1938، جريدة الوقائع العراقية، ع 1629، 1 آيار 1938 .

[37] بعد مرور عام واحدة على المنهاج الخماسي الخامس ألغي، وصدر مكانه المنهاج الرباعي الاول للسنوات1939-1943، ينظر: صباح كجة جي، التخطيط الصناعي في العراق اساليبه وتطبيقاته واجهزته1921 -1980، جـ1، بغداد، 2002، ص63.

[38]الشكل من عمل الباحث بالاستناد إلى جداول المناهج التي سبقت تأسيس مجلس الإعمار

[39] عندما طلبت الحكومة العراقية قرضًا من البنك الدولي للتنمية وإعادة الإعمار لتمويل تنفيذ مشروع منخفض الثرثار بقيمة اثني عشر مليونًا وثمانمائة ألف دينار، اشترط البنك على الحكومة تأسيس مجلس خاص للإشراف على تنفيذ المشروع، وتبنّى وزير المالية العراقي عبد الكريم الأزري في عهد حكومة رئيس الوزراء توفيق السويدي هذه الفكرة، واقترح انشاء مجلس للأعمار، والذي قدم المشروع للبرلمان العراقي في 16 شباط 1950 ضمن منهاج وزارته، والذي كان ينصُّ على "الاهتمام بتأسيس مجلس خاص للأعمار تكون مهمته التعمير والانشاء، ويكون تمويله من موارد النفط والقروض الخارجية ليتمكن من تنفيذ مختلف المشاريع

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.37.2022.

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (37) سبتمبر 2022
Volume (37) September 2022
IJOHSS

العمرانية، وقد وافق البرلمان على مسودة المشروع، وشرَّع له قانونًا باسم قانون مجلس= = الإعمار في 25 نيسان 1950. ينظر: د. ضمياء عبد الرزاق خضير، حلقة نقاشية حول مجلس الإعمار وتأثيره في الاقتصاد العراقي خلال العهد الملكي، مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، 25 شباط2016، تمت الزيارة في 3 حزيران 2021، متاح على الرابط: https://uomustansiriyah.edu.iq/index.php?id_dept=98.

(40) هشام متولي، اقتصاديات القطر العراقي، مركز الدراسات الاقتصادية، دمشق، 1964، ص136.

(41) المصدر نفسه، ص 137.

(42) باشرت شركة بلفور بيتي بانشاء سدة الكوت في كانون الأول 1926 وتم افتتاحها في شباط 1939، ونفذت ايضاً مشروع انشاء الناظم والقناة الواصلة بين نهر الفرات وبحيرة الحبانية لخزن المياه الفائضة في هذا المنخفض. ينظر: رفعت عبد الرزاق محمد، كيف عرف العراق مشاريع الاعمار الكبرى؟ نهضة عمرانية قبل تأسيس مجلس الاعمار، مقال ملحق جريدة المدى، 23 تموز 2007، متاح على: https://almadasupplements.com/view.php?cat=18680 تمت الزيارة في 20شباط 2021

(43) صباح كجة جي، المصدر السابق، ص5.2

(44) المصدر نفسه، ص64 .

(45) سعيد عبود السامرائي، التخطيط الاقتصادي في العراق، ص59 .

(46) ينظر الجدول (3) من الدراسة.

(47)) المستر ويتلي: من السياسيين البريطانيين، عمل مستشارًا لوزارة الاقتصاد والمواصلات العراقية للمدة من 1920م-1937م، وعمل على وصول بعض الموظفين العراقيين الذين يعتمد عليهم في تمشية مصالح شركات النفط البريطانية إلى مناصب عليا في الدولة العراقية. ينظر: نوري عبد الحميد العاني، وري عبد الحميد العاني، التاريخ السياسي لإمتيازات النفط في العراق 1925-1952، بغداد 1980، ص354.؛ حكمت سامي سليمان، النفط في العراق، دراسة تاريخية واقتصادية وسياسية، دار الأيتام الإسلامية الصناعية للطباعة والنشر، القدس، 1958م، ص162.

(48)وزارة الاقتصاد قانون رقم 4 لسنة 1952، مطبعة الحكومة، بغداد، 1952؛ نوري عبد الحميد العاني، المصدر السابق، 412.

(49) سعيد عبود السامرائي، المصدر السابق، ص61.

(50) هناك من يطلق على هذين النوعين اسم المشروعات العامة الكاملة، وهي التي تملكها وتديرها الدولة. والمشروعات العامة غير الكاملة؛ وهي التي تتخذ شكل مشروعات الامتياز، وشركات الاقتصاد المختلط. ينظر: عبد السلام بدوي، إدارة القطاع العام في المجتمع الاشتراكي، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1969م، ص5، 6.

(51)فؤاد هاشم عوض، نحو نظرية اقتصادية للمشروع العام في الجمهورية العربية المتحدة، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريح. ع326، القاهرة، أكتوبر، 1966م، ص153.

(52) NAUS, RG59, M1370, reel 26, 890g.77/30, "Document File Note, See: 790g.91/10, For: #951," From Baghdad, Name: Randolph, August 31, 1929; 1.

(53) الوقائع العراقية، العدد 3064 الصادر في 18 شباط 1952.

(54) تضمنت اتفاقية 1951م البنود التالية: (حصر بيع المنتجات النفطية بيد الحكومة العراقية)، (تبيع الشركة إلى الحكومة بموجب تسعيرة متفق عليها موجوداتها بما فيها مصفى الوند، تقوم الشركة نيابة عن الحكومة ولحسابها بتشغيل مصفى الوند)،(تبيع شركة الرافدين المحدودة إلى الحكومة جميع موجوداتها اللازمة لتوزيع وبيع المنتجات النفطية لغرض الاستهلاك المحلي)،(تقوم الشركة نيابة عن الحكومة ولحسابها ببيع وتوزيع المنتجات النفطية لمدة عشر سنوات)، (على الشركة أن تشرع في التصدير المنظم بمعدل لا يقل عن مليوني طن سنويًا خلال سبع سنوات من تاريخ تصديق الاتفاقية)، (إذ لم يكن موجود احتياط كافي من النفط الخام يبرر التصدير، أو لم تصدير بشكل منتظم، تتنازل للحكومة عن كافة حقوقها بموجب اتفاقية الأراضي المحولة، وتصبح لاغية وترحل ملكية موجوداتها غير المنقولة إلى الحكومة العراقية دون تعويض)، (الأرباح مناصفة بينهما). ينظر: نصر السيد نصر، محاضرات في جغرافية البترول العربي، معهد البحوث والدراسات العالمية، القاهرة، 1968م، ص69.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.37.2022.

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (37) سبتمبر 2022
Volume (37) September 2022
IJOHSS

[55] الوقائع العراقية(جريدة)، العدد 3064 الصادر في 18 شباط 1952م. وحملت الموافقة توقيع الوصي عبد الإله ونوري السعيد رئيس الوزراء .

[56] حكمت سامي سليمان، المصدر السابق، ص163-165.

[57] المصدر نفسه، ص18.

[58] حكمت سامي سليمان، المصدر السابق، ص163- 165.

[59] قاسم أحمد العباس، وثائق نفط العراق، دار الثورة للطباعة والنشر، بغداد 1975م، ص7..

[60] عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الأستقلال العراقي 1946-1958، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980، ص249.

[61] عصام شريف التكريتي، العراق في الوثائق الأمريكية 1952-1968، دار الشؤون العامة، بغداد 1995، ص 14

[62] إذ قدم المجلس طلبًا إلى رئاسته بتأميم شركات النفط الاحتكارية وتحويل ملكيتها إلى الحكومة العراقية م. م. ن.، الدورة الانتخابية الثانية عشر، ص541.

[63] كان رد نوري السعيد على المطالبين بالتأميم في أيار 1951، بان النفط ملك الدولة وهو مؤمم من أصله والشركات مستأجره، فاذا خالفت شروط الاستئجار فيمكن استبدال هذا المستأجر بغيره: ينظر: أسماء صلاح الدين صالح الفخري، دور العراق في منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك 1960-1972 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية أبن الرشد، جامعة بغداد، 1999، ص11.

[64] طه خلف محمد الجبوري، موقف الأحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط في العراق 1951-1968، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية، جامعة تكريت، 2005، ص55.

[65] نوري عبد الحميد العاني، المصدر السابق، ص407-408.

[66] وقع الاتفاقية وزير الاقتصاد العراقي عبد المجيد محمود والمستر جبسن بالنيابة عن الشركات الثلاثة، وصادق عليها مجلس الوزراء من شباط ورفعها إلى المجلس النيابي لإبرامها، ينظر: وزارة الاقتصاد، رقم (4) لسنة 1952، مطبعة الحكومة، بغداد، 1952 ؛ نوري عبد الحميد العاني، المصدر السابق، ص412، وصادق مجلس النواب في الرابع عشر من شباط 1952 على الاتفاقية بأغلبية 89 صوتا ضد سبعة أصوات وتغيب عن الحضور أربعون نائباً، وكانت الأكثرية المؤيدة هم من الحزب الذي يمثله نوري السعيد، وصادق عليه مجلس الأعيان بأغلبية سبعة عشر ضد صوتاً واحد معارض، ينظر: عبد الأمير هادي العكام، المصدر السابق، ص56.

[67] الوقائع العراقية، العدد 3064 في 17 شباط 1952.

[68] حكمت سامي سليمان، المصدر السابق، ص177.

[69] الجدول من عمل الباحث استنادا إلى بيانات صادرات العراق من النفط الخام الواردة في : محمد سلمان حسن، نحو تأميم النفط العراقي، بيروت، 1967، ص86

[70] علاوة على المبالغ المدوَّنة تفاصيلها في الجدول المبيَّن أعلاه، فقد تسلَّم العراق نتيجة للاتفاق الموقَّع بتاريخ 15نيسان 1957 مبالغ إضافية أكثر مما كان يستحقها وفق اتفاقية النفط المؤرَّخة في شباط 1952 مع العلم بان هذه المبالغ الإضافية تمثل الفروقات من عوائد النفط بعد تخفيض نسبة الخصم من (2)% إلى (1)% في المائة من أصل الخصم الذي كانت تحصل عليه الشركة في عام 1952 بمعدل (17.5) شلن عن كل طن من النفط الخام. ينظر: مشعل حمودات، صناعة النفط في العراق، بغداد، 1966، ص22.

[71] مشعل حمودات، المصدر السابق، ص22.

[72]) مؤيد الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية 1944 – 1955، بغداد 1992، تقرير السفارة البريطانية لسنة 1952، ص159.

[73] المصدر نفسه، ص160.

[74] خفضت حصة المجلس من هذه العوائد فيما بعد الى70% وذلك في عام 1952 بعد أن تبين أن حصيلة هذه العوائد في تزايد مستمر، ووجه الباقي وقدره30% من العوائد الى الميزانية الاعتيادية للدولة، ينظر: جواد محمود هاشم، نحو سياسة اقتصادية جديدة، مجلة النفط والتنمية، السنة الاولى، العدد السادس في اذار 1976، ص14.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.37.2022.

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (37) سبتمبر 2022
Volume (37) September 2022
IJOHSS

(75) سهام حسن حمزة، نشاط الشركات الأجنبية في القطاع العام العراقي 1958-1968، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية، 2022، ص59.

(76) كانت ذريعة صندوق النقد الدولي في هذا الطلب هو تجنب ما حدث في المناهج التي سبقت الحرب العالمية الثانية والتي كانت متذبذبة بسبب التقلبات السياسية للحكومات آنذاك. ينظر: صباح الدرة، المصدر السابق، ص37.

(77) عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950م-2010م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص34.

(78) كانت هذه الإرشادات على شكل استشارات عن طريق الشركات الاستشارية ودراسات تقدم بها الخبراء الأجانب، ومن هذه الشركات التي قدمت الاستشارات هي شركة فدوغان لي فرانك وكوثر/لندن Dogan Lee Frank & Kawthar Company، شركه نأبن تبت وايت نيويورك Nin Tibet White New York، شركه بني ديتكن وكوري Bani Detkin and Korean لندن، شركه براين كوبر/برمنكهام Brian Cooper Birmingham، شركه وايت نيويورك White New York Company، شركة البرفسور فارمر منخ، Professor Farmer Manakh ألمانيا الغربية. ينظر: فائز شاكر أحمد، النمو الاقتصادي المتوازن وخطط التنمية الاقتصادية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1978م، ص62.

(79) جواد محمود هاشم، وآخرون، تقييم النمو الاقتصادي في العراق 1950-1970، جـ1، تجربة التخطيط، الطبعة الثانية، وزارة التخطيط، بغداد، 1970م، ص40.

(80)الجدول من عمل الباحث بالاستناد إلى : جواد محمود هاشم، وآخرون، المصدر السابق

(81) عبد الله شاتي عبهول، مجلس الإعمار في العراق 1950-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة بغداد، 1983م، ص173.

(82) حسن عبد الله بدر، دور الاستثمار في التنمية الاقتصادية في العراق 1953-1969، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1974م، ص82، 83.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق الرسمية

أ. الوثائق الرسمية المنشورة

1. القانون رقم (45) لسنة 1930 قانون تعديل قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم (14) لسنة 1929
2. مؤيد الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية 1944 – 1955، بغداد 1992، تقرير السفارة البريطانية لسنة 1952، ص159.
3. وزارة الاقتصاد قانون رقم 4 لسنة 1952، مطبعة الحكومة، بغداد، 1952
4. وزارة الصناعة والمعادن، إستراتيجية التنمية الصناعية في العراق(الورقة القطرية المقدمة من الجمهورية العراقية إلى مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية، بغداد 12-19 كانون الأول 1976.
5. وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة، قانون تعريفة الرسوم الكمركية رقم (27) لسنة 1928.
6. وزارة العدلية-مجموعة القوانين والانظمة
7. الوقائع االعراقية525 بتاريخ 29 آذار1927، وقانون تعريفة الرسوم الكمركية رقم (27) لسنة 1928 ؛ قانون تعريفة الرسوم الكمركية رقم (30) لسنة 1927
8. الوقائع العراقية 1459 في 1935/9/21، القانون رقم (51) لسنة 1935
9. الوقائع العراقية، ع 3064 الصادر في 18 شباط 1952م

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.37.2022.

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (37) سبتمبر 2022
Volume (37) September 2022
IJOHSS

10. الوقائع العراقية، ع 3064 في 17 شباط 1952.
11. الوقائع العراقية، القانون رقم 33 لسنة 1936،ع 1500، 31 آذار 1936.
12. الوقائع العراقية، ع 1245، 4/29/ 1933
13. الوقائع العراقية، ع 928 في 1930/12/29.
14. الوقائع العراقية، ع 992، 9 حزيران1931.
15. الوقائع العراقية، ع1356، 14آيار 1934
16. الوقائع العراقية، ع1500، 31 اذار 1936، القانون رقم 33 لسنة 1936
17. الوقائع العراقية، ع1508، 1936. القانون رقم (63) لسنة 1936 – قانون التعديل الثاني لقانون تشجيع المشاريع الصناعية – رقم (14) لسنة 1935.
18. الوقائع العراقية، قانون تعريفة الرسوم الكمركية رقم (30) لسنة 1927، ع. 525 بتاريخ 1927/3/29

ب. الوثائق الرسمية غير المنشورة

1. د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، تسلسل 311/1770، المشاريع العامة و139
2. د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف 311/1770، المشاريع العامة و24
3. د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف 311/1770، المشاريع العامة، و24
4. د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف1267 /311، ميزانية الدولة العامة، و142، ص2.، القانون رقم 45 لسنة 1938، جريدة الوقائع العراقية، ع 1629، 1 آيار 1938 .
5. د.ك .و، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف 311/1770، المشاريع العامة و46و48
6. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملف 311/1766،، 31
7. م .م. ن، الدورة السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1935، الجلسة الرابعة المنعقدة بتاريخ 17 /11/ 1935
8. م. م. ن.، الدورة الانتخابية الثانية عشر.

ت. الوثائق الأجنبية الرسمية غير المنشورة

1. NAUS, RG59, M1370, reel 26, 890g.77/7, “Interview with Yasin Pasha El-Hashimi, Minister of Public Works,” American Consulate of Baghdad to the Secretary of State, Washington, January 19, 1923.
2. NAUS, RG59, M1370, reel 26, 890g.77/30, “Document File Note, See: 790g.91/10, For: #951,” From Baghdad, Name: Randolph, August 31, 1929.
3. NAUS, RG59, M1370, reel 26, 890g.77/32, “Document File Note, See: 890g.6363 T 84/393, For: #262,” From Beirut, Name Brandt, December 3, 1929.

ث. الوثائق الأجنبية الرسمية المنشورة

4. Colonial Office [Colonial No. 13], “Report by His Britannic Majesty’s Government on the Administration of ‘Iraq For the Period April, 1923--December, 1924,” in Iraq Administration Reports, 1914-1932, vol. 7, 1920-1924, ed. Robert L. Jarman (Melksham and Oxford: Redwood Press Ltd. and Green Street Bindery, 1992.

ثانياً: الرسائل

1. أسماء صلاح الدين صالح الفخري، دور العراق في منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك 1960-1972 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية أبن الرشد، جامعة بغداد، 1999
2. أمجد خضير محمد الدوري، التطور الصناعي في العراق 1958-1979م دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، 2004م

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.37.2022.

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (37) سبتمبر 2022
Volume (37) September 2022
IJOHSS

3. حسن عبد الله بدر، دور الاستثمار في التنمية الاقتصادية في العراق 1953-1969، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1974م
4. حمزة كاظم عبد الرضا، العولمة وآثارها الدولية في تلويث البيئة العربية مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2003م
5. رحيم حسم محمد الشامي، حزب الأمة الاشتراكي 1951-1954دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير نمشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2010، ص127 .
6. سهام حسن حمزة، نشاط الشركات الأجنبية في القطاع العام العراقي 1958-1968، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية، 2022
7. طه خلف محمد الجبوري، موقف الأحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط في العراق 1951-1968، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية، جامعة تكريت، 2005 .
8. عباس خضير عباس، أثر الشركات المتعدية الجنسية على مستقبل التنمية الاقتصادية في بلدان عربية مختارة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، 2004
9. عبد الله شاتي عبهول، مجلس الإعمار في العراق 1950-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة بغداد، 1983م.
10. علي حمزة عباس عثمان الصوفي، العلاقات التجارية بين العراق وتركيا (1926-1958م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2004م
11. فائز شاكر أحمد، النمو الاقتصادي المتوازن وخطط التنمية الاقتصادية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1978م
12. محمد ناجي شعلان الصالحي، موقف محاضر مجلس النواب من التطورات الاقتصادية والاجتماعية 1945-1958دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2001

ثالثاً: الكتب

أ. الكتب العربية

1. أبراهيم الجبوري، سنوات من تاريخ العراق لحزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي في العراق 1952-1959، المكتبة العالمية، بغداد، د.ت،
2. جواد محمود هاشم، تخصيص الاقتصاد القومي في العراق بين التخصيص والتنفيذ، مطبعة الحكومة، بغداد 1969.
3. جواد محمود هاشم، وآخرون، تقييم النمو الاقتصادي في العراق 1950-1970، جـ1، تجربة التخطيط، الطبعة الثانية، وزارة التخطيط، بغداد، 1970م
4. جورج لونزوسكي، البترول والدولة في الشرق الاوسط، ترجمة نجدت هاجر وابراهيم عبد الستار، بيروت، 1961
5. حامد مصطفى، النظام القانوني للمؤسسات العامة والتأمين في القانون العراقي، شركة الجمهورية للنشر والطباعة، 1965م
6. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، مؤسسة المعارف للمطبوعات، ط2، بيروت، 2013.
7. حكمت سامي سليمان، النفط في العراق، دراسة تاريخية واقتصادية وسياسية، دار الأيتام الإسلامية الصناعية للطباعة والنشر، القدس، 1958م
8. راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الاوسط، ط5، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1962

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.37.2022.

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (37) سبتمبر 2022
Volume (37) September 2022
IJOHSS

9. رفعت المحجوب، النظم الاقتصادية، مكتبة النهضة المصرية 1960م
10. سعيد عبود السامرائي، اقتصاديات العراق، مطبعة الارشاد، بغداد، 1970
11. ـــــــــ، التخطيط الاقتصادي في العراق، مجلة التجارة، تصدرها غرفة تجارة بغداد، ج 4، السنة 29، كانون الأول 1966.
12. ـــــ، التنمية الاقتصادية في العراق، مطبعة الازهر، بغداد، 1969
13. صباح الدرة، التطور الصناعي في العراق: القطاع الخاص، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1968م.
14. صباح كجة جي، التخطيط الصناعي في العراق اساليبه وتطبيقاته واجهزته1921 -1980، جـ1، بغداد، 2002
15. عادل تقي البلداوي، الحزب الوطني الديمقراطي في العراق 14 تموز 1958- شباط 1963، مراجعة وأشراف كمال مظهر أحمد، شركة الميناء للطباعة، بغداد.
16. عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950م-2010م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997
17. عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الأستقلال العراقي 1946-1958، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980.
18. عبد الحميد بلال، الجغرافية الاقتصادية وشئون العراق التجارية والاقتصادية، بغداد، 1945م.
19. عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، جـ3، طـ2، مطبعة العرفان، صيدا، لبنان، 1957 .
20. عبد السلام بدوي، إدارة القطاع العام في المجتمع الاشتراكي، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1969م.
21. عصام شريف التكريتي، العراق في الوثائق الأمريكية 1952-1968، دار الشؤون العامة، بغداد 1995
22. فؤاد مرسي، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار المعارف، الإسكندرية 1980م.
23. قاسم أحمد العباس، وثائق نفط العراق، دار الثورة للطباعة والنشر، بغداد 1975م.
24. كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، دار الطليعة، للطباعة والنشر، بيروت، 1970.
25. مجيد عزت، أيرادات الحكومة العراقية من النفط، بغداد، 1960
26. محمد السيد سعيد، نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد6، بيروت 1984م.
27. محمد حسن الجابري، الصراعات السياسية في العراق 1958-1963، دار المرتضى، بغداد، 2007م.
28. محمد سلمان حسن، نحو تأميم النفط العراقي، بيروت، 1967.
29. محمود محمد الحبيب، اقتصاديات العراق، دار الطباعة الحديثة، البصرة، 1969.
30. مشعل حمودات، صناعة النفط في العراق، بغداد، 1966
31. موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، حميد المطبعي، ط1، مؤسسة الزمان الدولية للصحافة والنشر والمعلومات، بغداد،، 2011.
32. نصر السيد نصر، محاضرات في جغرافية البترول العربي، معهد البحوث والدراسات العالمية، القاهرة، 1968م.
33. نوري عبد الحميد العاني، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق، 1925-1952
34. هشام متولي، اقتصاديات القطر العراقي، مركز الدراسات الاقتصادية، دمشق، 1964.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.37.2022.

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (37) سبتمبر 2022
Volume (37) September 2022
IJOHSS

ب. كتب مترجمة

1. رولاند بلايس ونورث وست، البنك الدولي للإنماء والاعمار، واشنطن، 1952

ربعاً: مجلات

2. جان أرنست حكيم، التخطيط الاقتصادي، مجلة الاقتصادي، تصدرها جمعية الاقتصاديين العراقيين، العدد الثاني، بغداد، 1967
3. جواد محمود هاشم، نحو سياسة اقتصادية جديدة، مجلة النفط والتنمية، السنة الاولى، العدد السادس في اذار 1976،
4. فراس حسن الجبوري، محمد مصدق وتأميم النفط الإيراني 1951-1953، جريدة دنيا الوطن، 19شباط'2010
5. فؤاد هاشم عوض، نحو نظرية اقتصادية للمشروع العام في الجمهورية العربية المتحدة، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريح. ع326، القاهرة، أكتوبر، 1966م.

خامساً: شبكة الأنترنت

1. رفعت عبد الرزاق محمد، كيف عرف العراق مشاريع الاعمار الكبرى؟ نهضة عمرانية قبل تأسيس مجلس الاعمار، مقال ملحق جريدة المدى، 23 تموز 2007، متاح على: https://almadasupplements.com/view.php?cat=18680 تمت الزيارة في 20شباط 2021
2. ضمياء عبد الرزاق خضير، حلقة نقاشية حول مجلس الإعمار وتأثيره في الاقتصاد العراقي خلال العهد الملكي، مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، 25 شباط2016، تمت الزيارة في 3 حزيران 2021، متاح على الرابط:
https://uomustansiriyah.edu.iq/index.php?id_dept=98.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.37.2022.